

إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر دراسة في "الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة".

أ. حمزة نش

قسم العلوم سياسية

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تسمسيت

الترويج للتنمية المحلية وأهميتها ومستوى نجاعة النتائج التي قد تحقّقها في معالجة المشاكل المحلية والوطنية وفي مختلف المجالات.

مقدمة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حجر الزاوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الزمن الراهن في الاقتصاديات الحديثة، بحيث أصبحت تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق أصبح الاتجاه السائد لدى معظم الدول النامية كانت أو متقدمة والشغل الشاغل لاقتصاديات هاته الدول تحقيق وتحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع وتشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، وهو ما يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية والفاعل المحلي يعتبران من المفاهيم المركزية والبالغة الأهمية في الخطاب الدولي المهيمن في زمننا الحاضر، على غرار الفاعلين الدوليين الأساسيين وفي مقدمتهم المؤسسات المالية الدولية التي تضطلع بأدوار طلائعية على مستوى التدبير الدولي للسياسة التنموية والعمومية عبر ما تمنحه من قروض وما تصوغه من توجيهات وتدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة، بحيث أصبحت هذه المفاهيم وأضحّت الوصفة السحرية التي بإمكانها معالجة كل أشكال الخلل والاختلال وما يندرج تحته من ظواهر كالتهميش والفقر والبطالة واللامتساخ، وبالتالي ضمان نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الشرائح الاجتماعية وفي مجمل لقطاعات سواء العام أو الشبه عام أو الخاص.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول النامية خاصة لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، جمّدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على

وتتمحور هاته الدراسة على دراسة حالة الجزائر في هذا النطاق، خاصة وأن الجزائر وكثيلاتها من العالم الثالث سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة بما يتكيف مع الإمكانيات المتوفرة، وبقي هذا هو الهدف الأسمى للحكومات الجزائرية المتعاقبة رغم اختلاف الوسائل والاليات وطبيعة وإستراتيجية الأنظمة باختلاف عقيدة وطبيعة الأنظمة السياسية بالذات، حيث بدا في البداية أن إعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار إستراتيجية الصناعة الثقيلة والمصنعة والتي أثبتت عجزها فيما بعد، وصولا لضرورة إعادة النظر في المنطلقات من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق وما سبق ذكره تم طرح الإشكال التالي: ما مدى فعالية إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر، وذلك من خلال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة في الجزائر؟

وفي محاولتنا الإجابة على هذه الإشكالية من خلال هاته الدراسة فقد تم تبني الفرضية والتي مفادها أن التنمية المحلية المستلمة هي عملية معقدة وذات أبعاد متعددة، إلا أن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور أكثر فاعلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وتقوم هاته الدراسة على التقسيم المنهجي الآتي:

- 1 - مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " المفهوم والأهمية ".
- 2 - الإستراتيجية الوطنية لتنشيط دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عاملاً، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عاملاً فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة⁽³⁾.

ب- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن الحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات⁽⁴⁾، وقد قسمتها إلى:

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

- **المؤسسات الصغيرة:** الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنوياً.

- **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنوياً.

ج- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: عرفت في سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات التي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر عليها مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها⁽⁵⁾، وذلك كالآتي:

- مؤسسة الخدمات والتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

- مؤسسة التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عاملاً.

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها. وحتى باعتماد المعايير فإنه من الصعب وضع تعريف دقيق لها، فحدود هاته المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

ح- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-

من الجانب الاقتصادي.

من الجانب الاجتماعي.

من الجانب البيئي والتكنولوجي.

3 - تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر.

المساهمة في التشغيل.

المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

المساهمة في المبادلات الخارجية.

1 - مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " المفهوم والاهمية ".

يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية، كما يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة بأنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، إلا أننا نرى أنه يجب أن يقتصر التعريف على مجموعة من المؤسسات التي تتبع أسلوب الإنتاج الحديث أي التي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، فعلى ذلك إخراج الحرف والصناعات المنزلية من تعريف هاته الصناعات⁽¹⁾.

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، خاصة ما يتعلق بتحديد حجم المؤسسة وكيف يمكن اعتباره صغيرا أو كبيرا أو متوسطا، ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة إلى تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها، إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها⁽²⁾.

ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات:

1- **تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة

التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، وذلك راجع إلى الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بسهولة وتكلفة محدودة وسرعة مناسبة وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة الشاملة.

إن هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية في الجزائر، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتهيئتها، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره من مخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن في الجزائر وكل الدول التي تعتمد عليها، وتشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحديها ومستخدميهم في الجزائر، فبالإضافة إلى كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة فهي تعطي الفرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى اقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود، كما أن هذه المؤسسات تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات، إن هذه المؤسسات تجنب الاقتصاد الوطني الخسائر المفاجئة حيث تكون درجة المخاطرة محسوبة ومحدودة، حيث إن طبيعة هذه المؤسسات تعطيها القدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية أحسن من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية والقطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل، وبذلك تكون أقل تأثرا بالآزمات المالية حيث إن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلّة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات حيث تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب فإنها تمتلك القدرة على زيادة معدلات الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي

01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- أن تستوفي معايير الاستقلالية، ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بـ 25 بالمئة فأكثر (القانون التوجيهي 2001 المادة 04).
ثم قسم القانون حسب المواد 05 و 06 و 07 هاته المؤسسات إلى متوسطة صغيرة ومصغرة، واستخدم في ذلك معيار تحديد عدد العمال ورقم الأعمال، أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

- المؤسسة المتوسطة من 50 إلى 250 شخص، ورقم أعمالها من 200 مليون إلى 02 مليار دينار.
- المؤسسة الصغيرة من 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار.
- المؤسسة المصغرة من 01 إلى 09 أشخاص وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار.

وأضافت المادة 08 أنه لا تفقد المؤسسة صفتها المذكورة في هذه المواد إلا إذا ابتعدت عن الحدود المذكورة فيها في سنتين مالتين متتاليتين، وأضاف في المادة 10 أن هذا التعريف يشكل مرجعا في كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، وكذا إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

2 - الإستراتيجية الوطنية لتنشيط دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. من الجانب الاقتصادي.

تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة حيث أن التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة جعلتها تتركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية، بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق

فإنها تمتلك القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة⁽⁶⁾.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعماً للاقتصاد الوطني، كما يتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوفر فيها مثل هذه الموارد حيث أن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة لتنوع التشكيلة وانخفاض الأسعار⁽⁷⁾، وتساهم أيضاً في مجال تنوع الهيكل الصناعي حيث تتعرف على منتجات المؤسسات الكبيرة وبعدها تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها هذه المؤسسات، وتساهم كذلك في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدّها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة مع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لأنها تنسجم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي أكثر حتى من المؤسسات الكبيرة، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجياتها على الموردين الخارجيين الصغار - المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة - والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف الجزائر وظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محلياً ولا تتطلب مهارات عالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم التكنولوجي إلا أن المهتم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

كما أنها تعتبر مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة وبمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيراً من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد، ولقد أكدت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات حيث أنها تمثل 98% من تكاليف البحث والتطوير، وبالتالي يظهر دورها جلياً في التنمية والتطور الاقتصادي.

في الجانب الاجتماعي:

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية فوجد أن هذه المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتمشيش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة، وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلى إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقلص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، كما أن معظم الدراسات تشير إلى أن هذه المؤسسات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها آثار قوية على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وهي تنسجم بالإنتاج كثف العمالة لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المؤسسات والصناعات كثيفة العمالة مثل: صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن.

من جهة أخرى فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تلعب دوراً استراتيجياً في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس

المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة، تعتبر هذه المؤسسات عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية⁽⁸⁾. إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي الفرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية والجماعية، وتشجع وتساعد على التطور المهني الإيجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الابداع أكثر خبرة وعلمًا وثقافة.

من الجانب البيئي والتكنولوجي.

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية يتم تحقيق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضفها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد، حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة للإبداع والابتكار⁽⁹⁾.

كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث

سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعي إلى توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، بالإضافة إلى خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية، وكذلك تلعب هذه المؤسسات دورا جد حساس في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المادي والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري المجتمعي، كما تساهم هذه المؤسسات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما سيظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية. كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزانًا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي، والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالبًا ما تتركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات، كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، وتلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورًا هامًا كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموًا إلى المناطق الأكثر نموًا في الدولة نفسها، بل إن هذه

3 - تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر. المساهمة في التشغيل.

إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة من أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية، وسوف نتعرف من خلال المعطيات التالية على مدى تطور مساهمة هذه المؤسسات في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى السداسي الأول من 2009⁽¹⁰⁾.

عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقداو التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على البيئة، وتساهم أيضا في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

البيان	2004	2006	2008	2009
العمالة في القطاع الخاص	592758	708136	8041060	866310
معدل التغيير	7.96	10.13	9.08	3.00
العمالة في القطاع العام	71826	61661	52786	51149
معدل التغيير	3.92 —	19.16 —	7.62 —	3.10 —
نسبة البطالة	17.7	12.3	11.3	11.00

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموقع: www.pmeart/dz.org.

المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

يبين الجدول التالي مدى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر وتطور هذه المساهمة خلال الفترة 2003 إلى 2007⁽¹¹⁾.

البيان	2003	2004	2005	2006	2007
	لقيمة %	لقيمة %	لقيمة %	لقيمة %	لقيمة %
القطاع الخاص	1.78	2.03	2.23	2.60	2.93
القطاع العام	312	335	367	401	423
المجموع	2.096	2.374	2.60	3.007	3.355

المساهمة في المبادلات الخارجية.

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموقع: www.pmeart/dz.org.

توضح المبادلات الخارجية حركة التطور في كل من الصادرات والواردات، بالإضافة إلى مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج من خلال تغذيته بالطاقة الإنتاجية والتصنيعية الداخلية لمؤسساتنا الوطنية والمحلية.

ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح إلى أي مدى تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية وتطور هذه المساهمة خلال 2004 والسداسي الأول 2009⁽¹²⁾.

البيان		2004	2005	2006	2007	2008
صادرات قطاع المحروقات	لقيمة	30.925	45.094	51.756	58.320	76.340
	نسبة المساهمة	97,52	98,03	97,99	98,01	97,58
صادرات خارج المحروقات	لقيمة	788	907	1.066	1.190	1.893
	نسبة المساهمة	2,48	1,97	2,01	1,99	2,41
إجمالي الصادرات		31,713	46,001	52,822	59,510	78,233
إجمالي الواردات		18,199	20,357	21,005	27,430	39,156
الميزان التجاري		13,514	25,644	31,817	32,08	39,077
معدل التطور في الميزان التجاري %		—	89,75	0,24	0,82	21,81

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموقع: www.pmeart/dz.org.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حجر الزاوية في التنمية المحلية المستدامة الحديثة، وذلك بالنظر للدور البارز الذي تلعبه في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي خاصة مع إمكانية تأقلها مع البيئة المحيطة بها، وما يحمله ذلك من آفاق اقتصادية واجتماعية وذلك لمرونتها واستيعابها لجميع الأنشطة وفي كل المجالات، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن الخروج بالنتائج التالية مفادها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قطاعا استراتيجيا يساهم في القضاء على معظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي دورا حيويا في الاقتصاد الجزائري، أكثر من الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الكبيرة.

كما تم الخروج ببعض التوصيات مثل:

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في طريقة تعاملها مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات المتاحة، وضرورة توفير الأرضية والمناخ اللازم لإنجاح هذا القطاع.

- ضرورة تهيئة البيئة التشريعية الجبائية والقانونية اللازمة لعمل هذا القطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة تهيئة العقارات والأراضي وتوفير كل مستلزمات توطن هاته المؤسسات مم غاز وكهرباء وطرق المواصلات.....الخ.

- وبالإجمال ضرورة توفير متطلبات البيئة الاستثمارية اللازمة وتوفير بيئة مستلزمات النجاح في عمل هذه المؤسسات.

حمزة نش

الهوامش:

(1)- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1992، ص 211.

(2)- فتحي علي سعد، دور البنوك في تنمية الصناعات الصغيرة، رسالة ماجستير غ.م، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1992، ص 7.

- (3)- ايت عيسي عيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآفاق وقيد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص 273.
- (4)- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة :نموذوه الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004 ، ص5.
- (5)- يوسف تبزي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها :دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 ، ص05.
- (6)- إبراهيم توهامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان، ص08، جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14 افريل 2008.
- (7)- مقالة بعنوان: أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟، الحملة من الموقع:
http://www.tanmia.ma/article.php3id_article=21325&lang=ar
 تاريخ التحميل: 25 / 02 / 2015.
- (8)- محمد صالح الحناوي، وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 6 .
- (9)- فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ، ص ص: 9 _ 10.
- (10)- محمد الناصر مشري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، ص 129.
- (11)- نفسه.
- (12)- نفسه.